

تعتبر السلطة التنفيذية من الركائز الأساسية لتنظيم الدولة في إطار القانون الدستوري، حيث تهدف إلى تنفيذ المهام وفق مبدأ المشروعية وخضوعها للرقابة القضائية. تسعى السلطة التنفيذية إلى تسخير الموارد البشرية والمادية لخدمة المصلحة الوطنية العامة، وتمتع بصلاحيات موسعة قد تشمل تقييد بعض الحريات وفق ضوابط دستورية توازن بين متطلبات الأمن القومي واحترام الحقوق الأساسية. تتسم العلاقة بين السلطة التنفيذية والتعبئة العامة بالتكامل، حيث تمكن السلطة التنفيذية من مواجهة الظروف الطارئة ضمن إطار الشرعية الدستورية ومبدأ سيادة القانون. تتميز السلطة التنفيذية في الجزائر باتساع صلاحياتها مقارنة بباقي السلطات، وقد زادت هذه الصلاحيات بعد التعديلات الدستورية الأخيرة. كما تم وضع شروط دستورية وقانونية لمن يتولى المهام في هذه السلطة، مما يضمن عدم تركيز السلطة وتحقيق التوازن بين مختلف السلطات. يتطلب فهم طبيعة السلطة التنفيذية وخصائصها القانونية دراسة دقيقة لنصوص الدستور. تعتبر السلطة التنفيذية من الركائز الأساسية لتنظيم الدولة في إطار القانون الدستوري، حيث تهدف إلى تنفيذ المهام وفق مبدأ المشروعية وخضوعها للرقابة القضائية. تسعى السلطة التنفيذية إلى تسخير الموارد البشرية والمادية لخدمة المصلحة الوطنية العامة، وتمتع بصلاحيات موسعة قد تشمل تقييد بعض الحريات وفق ضوابط دستورية توازن بين متطلبات الأمن القومي واحترام الحقوق الأساسية. تتسم العلاقة بين السلطة التنفيذية والتعبئة العامة بالتكامل، حيث تمكن السلطة التنفيذية من مواجهة الظروف الطارئة ضمن إطار الشرعية الدستورية ومبدأ سيادة القانون. تتميز السلطة التنفيذية في الجزائر باتساع صلاحياتها مقارنة بباقي السلطات، وقد زادت هذه الصلاحيات بعد التعديلات الدستورية الأخيرة. كما تم وضع شروط دستورية وقانونية لمن يتولى المهام في هذه السلطة، مما يضمن عدم تركيز السلطة وتحقيق التوازن بين مختلف السلطات. يتطلب فهم طبيعة السلطة التنفيذية وخصائصها القانونية دراسة دقيقة لنصوص الدستور.